شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

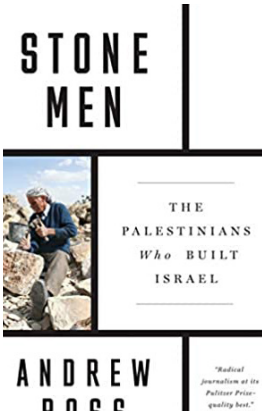
STONE MEN
THE PALESTINIANS Who BUILT ISRAEL
ANDREW

إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوة وحدودها
تحرير: مهند مصطفى
المؤلفون
مركز زيتونة للدراسات السياسية

مجموعة مؤلفين
استراتيجية المقاطعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد
الواقع والطموح
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

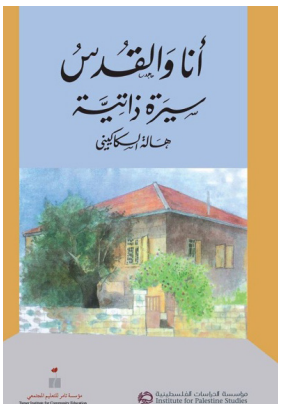
أنا والقدس
سيرة ذاتية
جمالة السكاكيني
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

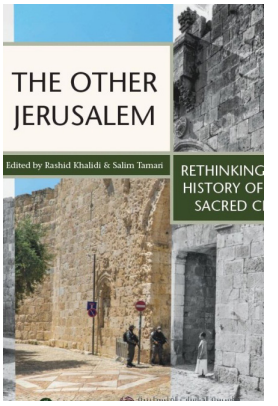
THE OTHER JERUSALEM
Edited by Rashid Khalidi & Salim Tamari
RETHINKING HISTORY OF SACRED

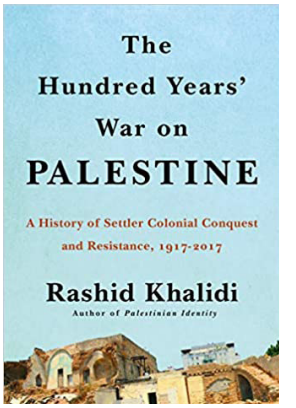
The Hundred Years' War on PALESTINE
A History of Settler Colonial Conquest and Resistance, 1917-2017
Rashid Khalidi
Author of Palestinian Identity

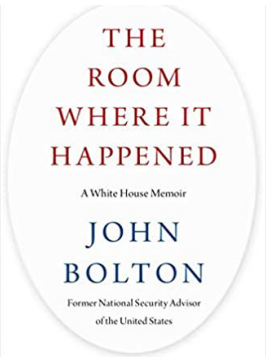
THE ROOM WHERE IT HAPPENED
A White House Memoir
JOHN BOLTON
Former National Security Advisor of the United States

مجموعة مؤلفين
حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧
مسارات الحرب وتداعياتها
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

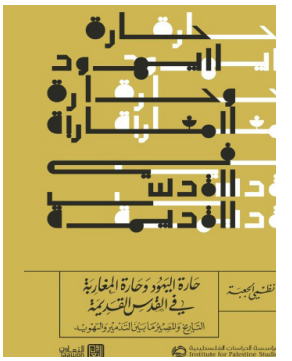
حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة
التاريخ والصيرورة ما بين التدمير والتهويد
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مراجعات

سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007-2018)

المؤلف: مازن صلاح العجلة

الناشر: مركز الأبحاث الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 209 صفحات.

مراجعة: رائد حلس *

يسعى الكاتب **مازن صلاح** العجلة من خلال هذا الكتاب إلى استجلاء طبيعة ومكونات الإطار السياسي الذي تشكل بعد سيطرة حركة «حماس» بالقوة المسلحة على قطاع غزة في منتصف عام 2007، وتسليط الضوء على أبعاد الاقتصاد السياسي لسنوات التنمية الضائعة، وعرض وتحليل للأداء الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، ورصد التطورات الاجتماعية التي تشكلت في إطار هذه الفترة.

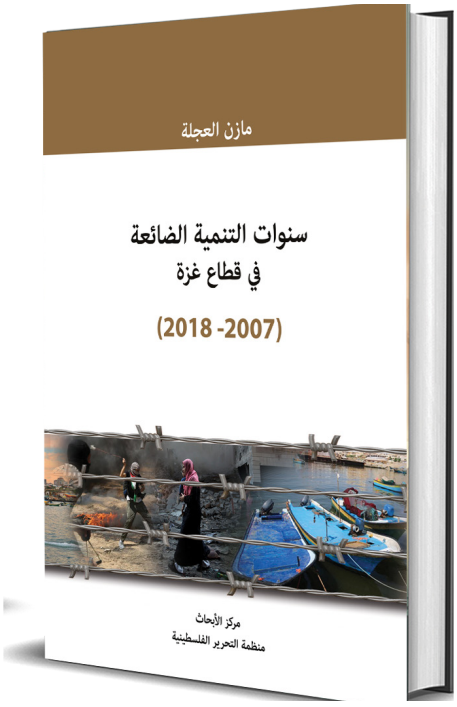

يحتوي الكتاب على مُقدّمة وتمهيد (الإطار النظري) وثلاثة فصول، يتضمن كل فصل مبحثين، ويُقدّم في نهاية الكتاب تصوراً مستقبليّاً للتنمية في قطاع غزة، حمل عنوان «نظرة إلى المستقبل: نحو عقد من التنمية المستدامة». يمكن تصنيف الكتاب ضمن علم الاقتصاد السياسي لأنه يُقدّم تفسيراً متأنياً وشاملاً لما آلت إليه سنوات السيطرة من قبل حركة «حماس» على القطاع

* باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، غزة- فلسطين.

بجانب الحصار الإسرائيلي، ودورهما المباشر وغير المباشر في ضياع فرص التنمية، حيث وجهت ضربة قاصمة للإطار السياسي والمؤسسي، المتمثل في السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظومتها الشاملة في النُظم والإدارة العامة والتشريعات والعلاقات الخارجية.

اعتمدت **فكرة الكتاب** على مشكلة رئيسية تمثلت في سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة بالقوة المسلحة في منتصف عام 2007، وما تبعها من فرض الحصار الإسرائيلي الشامل، وما ترتب على ذلك من دخول القطاع في حالة مستمرة من العزلة عن العالم والصراع الداخلي والخارجي وتداعياته، أضاع فرصاً للتنمية كانت مُمكِنة الحدوث.

لقد تسببت كل من منظومتي الانقسام والحصار خلال السنوات محل الدراسة في تقويض ما تم إنجازه، وتراجع كافة المؤشرات التنموية، وعلى رأسها معدلات النمو الاقتصادي التي اتسمت بالانخفاض والضعف وتدني فاعليتها، وما ترتب على ذلك من تفاقم معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر، وكذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة والأمن الاقتصادي.

وفي ضوء هذه المشكلة، أكد الكاتب في مقدمة الكتاب أن عدم وجود نموذج تنموي لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرتها على الاستمرار في تنفيذ المنهج التنموي للسلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك لم تقدم سلطة الأمر الواقع نموذجاً تنمويّاً بديلاً (اقتصاد الصمود)، ولم تسعَ للتعامل مع التنمية كشكل من أشكال النضال والصراع، وبالتالي حبست مسارها في ظل إطار سياسي معزول محليّاً ودوليّاً ومحاصر وبعيد عن المكونات الوطنية والشرعية.

قدم الكاتب تمهيداً للكتاب حمل عنوان "**الإطار النظري- التنمية في ظل الصراع والتبعية: حصاد متواضع وتشوهات مستمرة**"، استعرض فيه كافة نظريات التنمية الاقتصادية الكلاسيكية منها والحديثة، مع إدراكه بأنّ هذه النظريات تجاهلت السياق التاريخي في سعيها لتشخيص مواطن الخلل في الدول النامية تمهيداً لوضع الحلول الاقتصادية التي تأثرت -غالباً- بالأسس الفكرية للرأسمالية، لذلك، ركز على دراسة العناصر الرئيسية لها والانتقادات الموجهة لها، لتأصيل الحالة النظرية للتنمية الضائعة في القطاع.

شرح الكاتب **في الفصل الأول** من الكتاب الذي حمل **عنوان "الإطار السياسي لسنوات التنمية الضائعة"**، طبيعة وتكوين الإطار السياسي بمفهومه الواسع، الذي يشمل التفاعلات الحزبية والسياسية والعوامل الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، وإلى حد ما الدول المانحة ورؤيتها وشروطها التي ساهمت بدور فاعل في تشكل الإطار السياسي الذي ساهم في إضعاف جهود التنمية وتقويض منجزاتها طوال فترة الدراسة.

وقد قسم الكاتب **الفصل الأول إلى مبحثين**، تناول في **الأول الإطار السياسي** الذي تشكل بعد الانقسام، وما صاحبه من تفكك للعقد الاجتماعي الذي كانت تمثله السلطة، وتحدث عن ملامح الإطار السياسي بعد سيطرة «حماس» على قطاع غزة، من انقسام جغرافي وسياسي بين شطري الوطن، التي تمثلت في إنشاء سلطة أمر واقع بقيادة حركة «حماس»، والسيطرة على المؤسسات؛ متبعة سياسات أمنية وحزبية قاسية تجاه الحريات وحقوق الإنسان، وغياب السلطة التشريعية والقانونية، وتحالفات دولية وإقليمية بعيدة عن المصلحة الوطنية العليا.

ناقش المبحث الثاني ثلاث قضايا ذات علاقة بمنهجية الاقتصاد السياسي،

أولاها استعراض التداعيات السريعة التي أفرزها الانقسام والحصار، وقد أطلق عليها مصطلح الصدمة الجيو اقتصادية*.

والثانية التعرف على حجم ومصادر التمويل الذي وصل القطاع طوال فترة الدراسة، والذي يمثل حجم التمويل الذي توفر لعملية التنمية الضائعة،

بينما تمثلت **الأخيرة** في استعراض البيئة العامة التي يعمل فيها القطاع الخاص في ظل هذه القيود.

* الجيو اقتصادية: مصطلح جديد ظهر سنة 1990 مع تحليلات الاقتصادي الأميركي(Lut-twak Edward)، ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم. في حين ذهب (Pascal Lorot) في تعريفه لهذا المصطلح إلى اعتباره "علماً يهدف إلى تحليل الإستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية، لا سيما التجارية، التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية اقتصادياتها الوطنية عبر احتكارها التكنولوجيا الدقيقة، وعبر التحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج أو مجموعة من المنتجات الحساسة، التي تجد امتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكها، سواء كانوا دولاً أو مؤسسات وطنية، قوةً وإشعاعاً دوليين، ويؤدي إلى تمتين إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية".

وتعرض الفصل إلى منظومة الحصار الإسرائيلي وآلياتها، خاصة بعد عام 2007، حيث حدثت تغيّرات جوهرية في أساليب السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة بعد سيطرة حركة «حماس» عليه في شهر حزيران (يونيو) 2007، فقد سمحت هذه الأحداث بزيادة حدة ووتيرة سياسات الفصل التي انتهجتها إسرائيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدعمٍ دولي كبيرٍ، وعلى هذا الأساس والمبدأ، بدأت بإرساء منظومة الفصل بينهما.

ونتيجة لذلك، **خلص الفصل الأول** من الكتاب إلى نتيجة أساسية مفادها أن التداعيات الاقتصادية التي ترتبت على التطورات السياسية بعد سيطرة حركة «حماس» على القطاع، أسست لواقع اقتصادي سياسي حمل في طياته كافة العوامل التي ولدت المعوقات وأفرزت التحديات التي عززت نكوص عملية التنمية طوال فترة الدراسة.

استعرض الكاتب في **الفصل الثاني** الذي حمل عنوان "**التطورات الاقتصادية**" بالتحليل والمناقشة ما آلت إليه الأحوال والأنشطة الاقتصادية.

حيث قسم الكاتب الفصل الثاني إلى مبحثين، قدم في **المبحث الأول "الأداء الاقتصادي: الضعف والتراجع"** صورة شاملة عن طبيعة الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بتحليل الأنشطة الاقتصادية من خلال تتبع وتحليل تطورات الناتج المحلي التي عكست مسار النمو الاقتصادي وخصائصه، حيث اتضح من هذه التحليلات أن ثَمَّةَ تغيرات هيكلية أيضاً حدثت في تطورات الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي المستنبطة منه، تتمثل في الانخفاض الكبير في مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني من حوالي 34% في المتوسط خلال الفترة (1997-2006) إلى 25% في المتوسط خلال الفترة (2007-2018)، وقد حققت هذه النسبة أعلى مستوى لها عام 2005، إذ بلغت 37.4%، بينما وصلت عام 2014 إلى 22.9 %. وهو أدنى مستوى لها، ما يدل على هشاشة الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرته على العودة لأعلى مستوى له عام 2005.

إضافة إلى تغيرات في طبيعة العوامل المؤثرة في نموه، إذ إن النمو الذي تحقق في بعض السنوات خلال الفترة (2007-2018) لم يكن نموّاً حقيقيّاً، نتيجة أن النمو الاقتصادي في قطاع غزة نشأ وتأثر بحجم المساعدات والإنفاق الحكومي، أي لا يرتبط بالاقتصاد الحقيقي، الذي يتشكل عادةً وينمو في ثنايا الإنفاق الاستثماري ضمن القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك

تأثر النمو الاقتصادي في قطاع غزة بشدة أيضاً بمستوى الاستهلاك الذي تزايد بتزايد المساعدات والقروض المصرفية التي قدمتها المصارف خاصة لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك التغيرات الهيكلية التي تتمثل في تزايد حدة ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتزايد وصولها إلى المستوى السالب، والتي انعكست من حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد في قطاع غزة خلال الفترة (2007-2018)، وتأثرها أيضاً بالمكون الاستيرادي للناتج المحلي.

ثم تطرق الفصل إلى بيان مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج، وأوضح كيف أن مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة تراجعت بشدة لصالح قطاع الخدمات، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات** بكل مكوناته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (2007-2018) نحو 73.6%. وهو أمر غير صحي، لأن هيمنة قطاع الخدمات على تكوين الناتج المحلي الإجمالي يعتبر تشوهاً هيكليّاً في الاقتصاد، وذلك بسبب أن قطاع الخدمات هو أقل دينامية من القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، ويتسم بمحدودية القدرة على خلق فرص العمل والابتكار، ويؤدي إلى تفاقم حالة تراجع التنمية، وبالقطع يزيد من التآكل المنظم للقاعدة الإنتاجية، ويحد من قدرة أفراد الشعب على الإنتاج، وتوفير الطعام لأنفسهم، ويساهم في تحويلهم إلى فقراء مستهلكين للسلع التي يتم استيراد معظمها من «إسرائيل» وبتمويل من الجهات المانحة غالباً.

وعند الحديث عن تطورات الإنفاق على الناتج، تبين أن هناك قدراً كبيراً من التشوه الهيكلي في الاقتصاد أيضاً، فالاستهلاك النهائي طوال سنوات الدراسة استمر يتجاوز الناتج المحلي بحوالي الربع، والتكوين الاستثماري ضعيف وغالباً في حالة تراجع، وصافي الصادرات يُسجل قيماً سالبة، يتولى الدخل المتاح تمويل هذا الحجم المتزايد عن الناتج من الاستهلاك جراء التدفقات السنوية للمساعدات.

وبهدف استكمال الصورة لإلقاء الضوء على سوق العمل وطبيعة التغيرات التي لحقت به، تزايد عجز سوق العمل عن استيعاب القادمين الجدد إليه، ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة من 29%. عام 2007، إلى

** يتكون قطاع الخدمات من الخدمات الإنتاجية (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والفنادق والمطاعم)، والخدمات الاجتماعية (الأنشطة الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والخدمات المنزلية، والإدارة العامة، والدفاع المدني).

52% عام 2018، وبالتالي أثر على بطالة الفئات الضعيفة والهشة مثل الشباب والنساء.

كما عرج هذا الفصل على القطاع الخارجي، ليوضح طبيعة التعاملات الخارجية وتحدياتها، فقد تراجع كل من حجم الصادرات والواردات معاً خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت الأهمية النسبية لواردات غزة نسبة إلى إجمالي الواردات الفلسطينية من36 % عام 2006، إلى 14%عام 2017.

بينما تم التركيز في **المبحث الثاني "إعادة إعمار قطاع غزة: ما وراء الأرقام"**، على حجم الخسائر بشمولها وعمقها وليس بدلالة الأرقام المباشرة، وكذلك استجلاء مدى الإنجاز الذي تحقق مقارنة بحجم الخسائر والالتزامات التي تم التعهد بها من قبل المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، كل ذلك في ضوء مرور أربع سنوات ونصف السنة على العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2014، في محاولة من الكاتب لاستنتاج الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال عملية إعمار كاملة بعد سلسلة من الاعتداءات العسكرية المتكررة التي استهدفت القطاع خلال ست سنوات.

وبناءً على ما تم استعراضه من التطورات الاقتصادية، سواء من خلال تحليل الأداء الاقتصادي أو مناقشة وتحليل عملية إعمار القطاع، خلص هذا الفصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن الاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع مثلت أداة أساسية في منهج الحصار والتدمير الذي استخدمته «إسرائيل» للإجهاز على ما أنجزه الفلسطينيون اقتصاديّاً واجتماعيّاً وتقويض قدرة الاقتصاد على النمو، من أجل إضعاف المشروع الوطني برمته وتدمير إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية في سياق حل الدولتين المعتمد دوليّاً.

تناول الكاتب **في الفصل الثالث "التطورات الاجتماعية"**، مستنداً على التزايد الكبير في عدد السكان وتزايد الكثافة السكانية خلال العشر سنوات السابقة، إذ يؤدي هذا الحجم من السكان على بقعة من الأرض ذات موارد محدودة ومساحة تتعرض للتآكل من قبل الاحتلال من جهة، والسيطرة على المستوطنات المخلاة من قبل حركة «حماس» من جهة أخرى، إلى تزايد الضغط على الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية والتطورات الاجتماعية عموماً، خاصة في ظل التأثير السلبي المستمر لمنظومتي الحصار والانقسام على استدامة هذه الخدمات والمرافق.

قسم الكاتب **الفصل الثالث إلى مبحثين**، ناقش في الأول "**واقع الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة**" التي تشمل خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء، فيما خصص المبحث الثاني للحديث عن واقع "**الطبقة الفقيرة والمتوسطة**" للنظر والتحليل في الفقر والطبقة والمتوسطة، إذ لا يخفى كيف أن التراجع الذي بدا واضحاً في معظم المؤشرات الاقتصادية والسياسية ينعكس سلباً على كلتا الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وكل ذلك على حساب مناعة المجتمع وقوته سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً.

في ضوء ذلك، **خلص** الكاتب في هذا الفصل إلى أن الخدمات في التعليم والصحة والمرافق العامة من مياه وكهرباء، لم تتمكن من مواكبة الطلب المتزايد نتيجة للقيود المفروضة على القطاع داخليّاً وخارجيّاً، ونتيجة للأضرار التي لحقت بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، التي أدت بدورها إلى تردي نوعية الخدمات، وإلى نتيجة أخرى تتعلق بالفقر والطبقة الوسطى***، تتمثل بتآكلها حجماً ودوراً نتيجة تزايد معدلات الفقر، ونتيجة تهميش وإقصاء أبرز مكونات هذه الطبقة، وهم موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد الكاتب في هذا الصدد أن الطبقة الوسطى عانت من تفتيت وشرذمة حادة نتيجة الانقسام وما ترتب عليه من تهميش وإقصاء، واختتم الكاتب بتقديم تصور مستقبلي لتحقيق التنمية في قطاع غزة بعنوان "**نظرة إلى المستقبل: نحو عقد من التنمية المستدامة**" بدلاً من عقد التنمية الضائعة.

وأكد العجلة أن تحقيق هذا التصور يحتاج إلى وجود السلطة الوطنية كإطار سياسي لازم وضروري، وإن كان غير كافٍ، نظراً لأهمية توفر شروط أخرى مطلوبة لنجاح هدف التنمية المستدامة مثل توفير التمويل لبرامج التنمية الكبيرة في القطاع، وضمان عدم وضع الجانب الإسرائيلي للعراقيل التي اعتاد على وضعها لمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني.

وتطرقت الخاتمة إلى استعراض أولويات إعادة بناء وإنعاش وإصلاح الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في القطاع، مثل تفعيل وإصلاح المنظومة القانونية والتشريعية والقضائية، وإلغاء كافة أنواع الضرائب والرسوم

*** اعتمد الكاتب على معيار الدخل بناء على خط الفقر لتقدير حجم الطبقة الوسطى في القطاع الذي تراوح من ٢٠-٢٥% من عدد السكان.

مراجعات

والتراخيص التي تتعارض مع القانون الفلسطيني، والتي فرضتها سلطة الأمر الواقع تعسفيّاً بغرض زيادة الجبايات المالية لتمويل الانقسام. وفتح ملف المعابر التجارية بعد استلامها، حيث إن طبيعة معبر كرم أبو سالم وسِعَته لا تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الكبير الذي من المتوقع أن يتحقق باطراد خلال السنوات المقبلة. والبدء الفوري في إصلاح وبناء وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة القطاعات الأكثر تضرراً، وعلى رأسها الطاقة والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والمنشآت الصحية والتعليمية، ومعالجة الضررَيْن المادي والنفسي لجيل كامل من الشباب العاطل عن العمل، وخاصة الخريجين منهم.

ختاماً

فإن الكتاب رغم شموله وعمقه، يحتاج لمزيد من التحليل والنقاش في بعض مباحثه، بينما تحتاج قضايا أخرى إلى الاختصار. فالقطاعات الاقتصادية مثال على الحالة الأولى التي كان من الأفضل توسيع النقاش والتحليل حولها، نظراً لما تمثله من أهمية.

ويبدو أن المبحث الخاص بإعادة الإعمار مثال على الحالة الثانية التي استفاض بها الكتاب، خاصة على صعيد الإحصاءات التي قد تعقد الصورة أمام القارئ، ونؤكد في النهاية أن مثل هذه الملاحظات لا تقدح في أهمية الكتاب وعمقه.

من المفيد الإشارة هنا إلى أهمية إعداد دراسات أكثر عمقاً وتحليلاً باستخدام منهجية التحليل الجزئي، أي دراسات قطاعية تغطي التطورات التي طرأت عليها وتداعيات ذلك. ومن الأهمية بمكان تناول تطورات القطاع غير الرسمي وتأثير التهريب عبر الأنفاق (الاقتصاد غير المشروع) على ذلك.